

**المنظومة الرياضية الجزائرية من خلال
القانون رقم 05-13 المنعلق بالأنشطة
البدنية والرياضية ونطويرها**

من إعداد

أ.قصري نصر الدين

جامعة الجزائر 3

المخلص

لقد كانت ومازالت الأنشطة البدنية والرياضية بمختلف شعبها تعاني عدم انسجام وعدم توافق بين مجالات التكوين و متطلبات الوسط الاجتماعي والاقتصادي في ظل غياب منظومة قانونية وتشريعية تحدد العلاقة بين مؤسسات التكوين وسوق العمل.

إن المنتبغ لواقع الرياضة التنافسية ورياضة النخبة يلاحظ بشكل واضح غياب اطر ثابتة لتنظيم وتسيير هذا القطاع سواء على مستوى الموارد البشرية أو المنشآت الرياضية القاعدية في ظل تداخل كبير بين مختلف التوجهات التي تعاني من عدم إدراك واضح للأهداف والغايات .

ومن الواضح أن مجال النشاط البدني المكيف لازال حبيس نظرة قاصرة تختصره في الفرد المعاق حركيا وبالتالي حرم متلقي التكوين من فرص أوسع في مجال العمل وحرم المجتمع من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها هذا النشاط .

ولا يخفى عن المهتم بمجال التربية البدنية والرياضية أن واقعها ليس بأحسن حال من سابقها رغم أن هذه الأخيرة مرتبطة بشكل وثيق بالصحة العامة للمجتمع وتشكل الفرصة الوحيدة لبناء الأسس الحركية للتلميذ .

ولعلنا ندرك جميعا أن تطور الأنشطة البدنية وتعقد إدارتها فرض واقعا جديدا في مجال الإدارة والتسيير الحديث لهذا القطاع في ظل تداخل نظم أخرى مع المنظومة الرياضية مثل النظام الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي ، غير ان الواقع الجزائري لم يتكيف بعد مع هذه المعطيات ولم يذهب إلى تجديد الكوادر ذات الكفاءة العلمية لتظل فكرة القدرة على تسيير هذا القطاع لا يتطلب مجرد خبرة بسيطة و سطحية في مجال الإدارة والتسيير .

في إطار هذا السياق أردنا إبراز الأفاق التي يتيحها قانون الأنشطة البدنية والرياضية الذي صادق عنه البرلمان ونشر في الجريدة الرسمية ضمن العدد 39 الصادرة بتاريخ 2013/07/31

الكلمات الدالة / القانون رقم 05-13 - النشاط البدني التربوي - النشاط البدني المكيف - النشاط البدني التنافسي - الإدارة والتسيير الرياضي.

مقدمة:

منذ خلق الإنسان والحركة جزء لا يتجزأ من كيانه، مرتبطة بثقافته، ونقطة الفصل بين وجوده وإنتشاره.

فتارة حركة من أجل العيش وتارة أخرى من أجل الترويح عن النفس والتسلية وتارة أخرى من أجل التميز وتحقيق الذات والأفضلية فالغايات مختلفة والوسيلة واحدة.

ومما لا شك فيه أن النشطة الحركية بمختلف أشكالها وغاياتها جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع، فأوجد الإغريق ألعابا رياضية والبسوها طابع الدين وكانت عبادة وأوجد الرومان ألعابا وألبسوها طابع المشاهدة فكانت تسلية وممتعة وأوجدوها الصينيون في طابع الجمال الحركي فكانت فنا وأوجدوا الهنود في طابع تركيز فكانت سحرا، وكل هذه المظاهر تحولت إلى إرث ثقافي يعبر عن ماضي حضارات قديمة وسر من أسرار تطورها. فورثنا عن اليونان الألعاب الأولمبية فأصبحت نقطة التقاء الشعوب والأمم وورثنا عن الرومان حب المشاهدة فأصبحت إيمانا لدى شعوب هذا العصر وورثنا عن الصين الكونغفو فأصبح رمز القوة والأخلاق وكانت يوغا الهنود رمز الحكمة والتركيز وبالتالي أصبحت الحركة لغة يتكلمها الجميع والرياضة وسيلة تزيل كل الفروق والاختلافات الثقافية بين المجتمعات إذن هي وجبة يستهلكها الجميع ماذا فعلت ثقافة العولمة بالنشاط الحركي؟

لقد قام الغرب بمحاولة توحيد مفهوم وممارسة الرياضة وأسس لها مناهجا وأساليبها وقوانينا وتشريعات خاصة ووضع لها هيئات ومؤسسات وهيكل تشرف عليها وتتحكم في سيرها وتوجه أهدافها وغاياتها حسب معطيات محددة، إذن جعلها ثقافة موحدة في شكلها ومضمونها لتكون جاهزة للتصدير وصائغة للاستهلاك دون استشارة مستهلكها أو معرفة خصوصيته العلمية أو العقائدية أو الثقافية.

وهنا بدأت عولمة مفهوم الرياضة فكانت اليونسكو مصدر المناهج التربوية لتدريس التربية البدنية لتكون وسيلة ي بناء المواطن الصالح حسب نظرة هذه

الهيئة التي يشرف عليها منتجو البرامج بثقافة غربية أمريكية يتم إلغاء المعطيات الثقافية و الاجتماعية للشعوب المستهلكة ويتم تنفيذها تحت إشراف مؤسسات خاضعة في قوانينها وهيكلها ونمط إدارتها إلى تلك الهيئة العالمية ومهما كانت درجة التناسب أو التعارض فلا يوجد خيار لهذه الشعوب سوى المتابعة والتطور أو الممانعة والتخلف.

ظلت حصة التربية البدنية والرياضية في المؤسسة التربوية الجزائرية تعاني الاغتراب وأزمة هوية لدى التلميذ الجزائري وظلت حبيسة التهميش والإلغاء ليس إلا لأنها مبرمجة وفق تناقض مع خصوصية الأسرة الجزائرية لاسيما لدى الفتاة وظاهرة الاختلاط وما يطرحه الجسد من جدل ثقافي غالبا ما يؤدي إحتداده من الممارسة الرياضية

وظلت برامج التربية البدنية والرياضية حبيسة أفكار لا يمكن تجسيدها داخل المجتمع الجزائري سواء من حيث إمكانيات الدولة التحتية من منشآت وهيكل ووسائل ممارسة أو من حيث طريقة أدائها في المؤسسات وهيئات التدريس وأساليب إدارة حصة التربية البدنية والرياضية.

ولم تكن رياضة النخبة سالمة من تيار ثقافة العولمة بل كانت نقطة التركيز عليها أشد بكثير فأسس لها مؤسسات الإنتاج الرياضي ذات طابع مؤسسات متعددة الجنسيات مثل (أديداس، نايك، بيما، دياورا، فيلا...) لتضمن تدفق اللباس والعتاد الرياضي وفق تصور غربي أمريكي يضمن إنتقال أثر الثقافة عن طريق اللباس والإستعمال، لتأتي بعد ذلك مؤسسات التنظيم والجبر الدولية والمتمثلة في الإتحاديات والفدراليات والهيئات المشرفة على تنظيم وإدارة المحافل الدولية والإقليمية والجهوية والمحلية والتي صممت بشكل تسلسلي يبدأ من هيكل الحي البسيط إلى الهيئة الدولية العليا وقت قوانين موحدة وتخضع الجميع لها سواء عن طريق الالتزام لها أو المعاقبة عند مخالفتها، وتأتي وسائل الإعلام والحصص الرياضية والبرامج التي تأخذ عقول الملايين عبر كافة أنحاء المعمورة والتي تسعى بشعوب العالم إلى اقتنائها مهما كان ثمنها.

وعلى هذا الأساس أصبحت الرياضة وسيلة فعالة تستقطب كافة شرائح المجتمعات ومختلف فئاتها في نقل ثقافة العولمة وأنماط الحياة الغربية والأمريكية إلى المجتمعات المستهلكة لتغيير النظر في ألعابها وطرق إدارتها والغاية من ممارستها في المجتمع.

وقد انتشرت بشكل واسع في الجزائر الممارسات الرياضية النخبوية عبر كافة أنحاء الوطن ولمختلف المستويات المحلية والجهوية والوطنية وتركت أثرها شكل كبير في أوساط المجتمع الجزائري بصفة عامة والثياب بصفة خاصة لينتقل بعد ذلك أثر حب المشاهدة للبرامج الرياضية والدورات المحلية والدولية.

إلا أن المثير للانتباه أن المنافسات الوطنية لمختلف مستوياتها أفرزت عوامل سيكولوجية واجتماعية على مستوى الأفراد والجماعات وأصبحت عوامل الإنتاج وإعادة إنتاج العنف في الملاعب لينتقل أثره إلى المدرسة والشارع والحي إلى غير ذلك.

وقد أفرز أسلوب إدارة الرياضة في الجزائر إلى تكريس آفات ظاهرة تحولت إلى تقاليد مألوفة كالرشوة والمحسوبية والاختلاس والتزوير وغيرها من آفات الأمراض الإدارية التي ينتقل أثرها إلى المؤسسات الرسمية خاصة إذا ما اعتبرنا أن هيئة الإشراف والإدارة داخل هذا القطاع كلها ذات طابع تطوعي وفي شكل مناصب شرفية أصحابه هم جزء من نسيج اجتماعي داخل مؤسسات قطاعية إنتاجية كانت أو اجتماعية مما يضمن انتقال أثر التسيير من مؤسسة لأخرى

وأوجدت ثقافة العولمة التي كرست المهنية والاحترافية في الرياضة التي خلف جيل كامل يقدر حب المشاهدة المتعة للمنافسات الرياضية ليكون العزوف عن ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية نتيجة طبيعية داخل المجتمع ويقابلها بعد ذلك ثقافة أخرى وليدة العولمة وهي سيطرة النزعة العلاجية في ذهنية الفرد وأهمها محاربة الوزن من جهة وصورة جسم نمطي منبعها الغرب من جهة أخرى ليترتب عن وجود قطيعة ثقافية بين صورة الجسم الأصلية المحلية والمعاصرة المستوردة مما أدى إلى خلق فجوة بين الجيلين، أحده أصيل يعتبر ثقافة العولمة

جزء ثقافي وتنازل عن القيم والعادات والتقاليد، وجيل معاصر يعتبر ثقافة العولمة ثقافة تطور وحضارة ورقي وازدهار.

وهذا مما انعكس سلبا على خصائص الهوية ومقومات الشخصية الوطنية وزعزت عناصرها ومكوناتها الأساسية.

إشكالية البحث

ومما لاشك فيه أن هذا النظام العالمي قوي المفعول وسريع الأداء فقد ترجمت مظهره إلى واقع معاش يمثل في مظاهر اجتماعية ثقافية مفروضة تارة ومهضومة تارة أخرى. ولعل المجتمع يوحد مكنزمات استقبال وإدماج داخل عناصره فاعتبار الثقافة مكونة من القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والإيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية والتي "تتلخص في ثلاث عناصر أولها التحيزات الثقافية" وثانيها العلاقات الاجتماعية وثالثها أنماط أو أساليب الحياة، وواضح إن ظواهر أو عناصر مرتبطة ببعضها البعض في الكل المركب للثقافة، فلتحيزات الثقافة تشمل القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس، والعلاقات الاجتماعية تشمل العلاقات الشخصية التي تربط الناس بعضهم ببعض الآخر، أما نمط الحياة فهو التاريخ الكلي المركب من الإنحيازات الثقافية والعلاقات الاجتماعية"

ومن الواضح أن هناك اهتمام متزايد بالنشاط البدني الرياضي إذ أصبحت الرياضة تشكل قضايا ومشكلات ذات طليعة اجتماعية في جوهرها، ولأن المتطلبات الحقيقية للناس إنما تنبثق من بين ثنايا الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة في أعقاب التغيرات التي أحدثتها اتجاهات التغير الاجتماعي وعوامل النقل الثقافي، والتقدم التقني الهائل وتطور أساليب نقل المعلومات.

ولأنه لا يخالنا شك في التأثيرات المتبادلة بين الرياضة ومختلف القوى الاجتماعية فإنه من الواجب على المنوط بهم قيادة الرياضة والتربية البدنية في العالم العربي أن يتقنوا الأبعاد الاجتماعية الثقافية للرياضة ويدركوا أوارها وتأثيراتها الحيوية كما أن عليهم أن يجتهدوا في وضع معايير جديدة بالطريقة التي يمكن أن تقابل

احتياجات الناس المعاصرة والمستقبلية وذلك من خلال تدعيم نظام التربية البدنية والرياضية باعتباره نسقا ثقافيا اجتماعيا مهم وتغيير النظم الاجتماعية عن حلول وقواعد نافعة تميل للاستمرار في مواجهة مشاكل الإنسان واحتياجاته في المجتمع.

ومعنى أن "النظم معيارية، أن تصبح روتينية متعارفا عليها ومتوقعة وقابلة للتنبؤ كما أنها نتاج غير مخطط له في حياتنا الاجتماعية إلى حد كبير، غير أن التنظيم الذي يحددها يهتم بإقامة معايير محددة وتعيين المراكز والأوضاع وتحديد الوظائف والأدوار

فإذا كانت مجموع العناصر المشكلة من العولمة والثقافة والنشاط البدني والرياضي إضافة إلى المجتمع عناصر منفصلة في مفهومها، غير أنها جوهر إشكالية بحثنا حين تتفاعل فيما بينها، لتجعلنا نتساءل ما مدى انسجام ميدان التكوين في مجال النشاط البدني الرياضي بمختلف فروعها مع متطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع، ما هو واقع المهن الجديدة في مجال الرياضة التنافسية ورياضة النخبة....وما هي الفرص المتاحة التي يفرضها التشريع الجديد..هل يحقق التشريع الجديد فضاء أوسع لمختصى النشاط البدني الرياضي المكيف بمختلف فروعها وهل يحقق التشريع الجديد القيمة الحقيقية للنشاط البدني التربوي باعتباره ركيزة أساسية في بناء الفرد و هل أدرك المشرع ضمن هذا القانون الضرورة الملحة لاستخدام تقنيات الإدارة والتسيير والاعتماد على كوادر متخصصة للنهوض بالقطاع الرياضي؟.

و يمكن القول انه من اجل النهوض بالمنظومة الرياضية يتطلب تفهما وإرادة حقيقية نابعة من إدراك عميق بأهمية النشاط البدني الرياضي ودوره الفعال في بناء الفرد والمجتمع والوطن ويمكن القول أن المشرع قد فتح مجالا هاما أمام مستخدمى هذا القطاع ولم يبقى سوى الانطلاق نحو ترجمة هذه النصوص إلى أفعال تنهض بالمنظومة الرياضية وتطورها.

تحولات المنظومة الرياضية :

لو تأملنا مدى حاجة الإنسان للحركة لأدركنا مدى تأثيرها فيه، ولو تأملنا مدى مرونة تشكيل نماذج الحركة لأدركنا مدى شساعة هيمنتها عليه فغريزة الترويح وحب الإنتصار وتذوق الجمال وغيرهم من غرائز كلها تلبّيها الحركة في أشكالها المختلفة.

وعلى هذا الأساس كيف يمكن أن نتصور مدى مساهمة الأنشطة البدنية والرياضية كوسيلة كوسيلة إستراتيجية في نشر ثقافة العولمة في المجتمعات المستهلكة لها. فمن المعروف أن الإقتصاد هو العمود الفقري والركيزة الأساسية لفلسفة العولمة ونظرياتها فإيا ترى كيف كانت مساهمة الأنشطة البدنية في التعاملات الإقتصادية ومنطق السوق؟

لقد درت الرياضة ولا زالت تدر أرباحا طائلة لا تتضب فأفرزت خصوبتها ميلاد شركات كبرى لإنتاج الألبسة والأحذية والأجهزة والعتاد الرياضي فأوجد هذا منافسة قوية أدى إلى سحق الشركات الوطنية المنتجة لهذا النوع من الإنتاج وتخصصت شركات أخرى عملاقة في مجال المركبات الرياضية وفق أسس تكنولوجية متطورة تتطلب رصيد أموال طائلة لإنشائها مع وجود ضرورة ملحة لتمويلها من طرف الدولة سبب إستقطابها لشريحة واسعة من المجتمع يمثل الشباب فيها حصة الأسد إضافة إلى كل هذا المنافسة القوية في المواد الإعلانية الرياضية وحرث الأقمار الصناعية التي تدر أموالا طائلة على المرسل وتكلف أكثر مستقبلها أو مستهلكها لتكون بذلك حقوق البث جزء من قيادة هذه المؤسسات تملك سلطة التأثير على الشعوب وتحرك شهيتهم لتتحول إلى وسيلة ضغط على الحكومات لإقتناء برامجها.

وفوق هذا وذلك يلعب تنظيم الدورات الرياضية خاصة منها العالمية مثل الألعاب الأولمبية ودورات كأس العالم لكرة القدم ومختلف الرياضات الفردية والجماعية دورا كبيرا في تحقيق أرباح ونجاحات إقتصادية كبيرة أهمها تنشيط السياحة وفتح قنوات الإتصال من مختلف شعوب العالم.

هذا على المستوى الإقتصادي أما على المستوى الإجتماعي فقد أستخدمت الأنشطة البدنية والرياضية في في نقل عدة أنماط حياتية مختلفة، فثقافة الماكرونالد والوجبات السريعة مواكبة لتنظيم المهرجانات الرياضية لتنتقل شيئاً فشيئاً إلى المحيط الإجتماعي العام.

وإقتناء الحذاء الرياضي من حذاء يستخدم في المنافسة الرياضية إلى حذاء مدرج ضمن اللباس اليومي المتداول لدى شريحة كبيرة جدا في المجتمع خاصة لدى الشباب ويكون وسيلة تعبير تصنف مرتديه ضمن فئة لديها خصوصيات مميزة. إضافة إلى أنواع الأنشطة الرياضية الإجتماعية ذات الطابع التجاري كقاعات الثقافة البدنية التي تحمل صورة نموذجية ثقافية تهدف إلى بناءها مستمدة من تأثير السينما الغربية في شخصية الشباب الساعي إلى تحقيق تلك الصورة النمطية لصورة الجسم النموذجية.

وتأتي المقاربة العلاجية ضمن المشروع الإجتماعي الإقتصادي للعلومة بواسطة النشاط البدني وذلك عن طريق فنادق وقاعات التندليك التي تستعمل التقنيات الحركية في إطارها العلاجي قصد تحقيق الإسترخاء والرياضة التقنية البدنية إلا أنها تحمل نمودجا ثقافيا نمطا مستمدا من المجتمعات الغربية وتسعى إلى تكريسه داخل المجتمع كضرورة إجتماعية تواكب رقي المجتمع وتطوره للسياسة.

- ثنائية الإنتاج والاستهلاك ضمن فلسفة المنظومة الرياضية:

إن البناء الإجتماعي بمختلف نظمه هو أساس خصائصه ومميزاته، والسلوك الجمعي هو مرآة لسلوك أفراده، يمكن من خلال ذلك معرفة لأولوية تطور العناصر المكونة له.

وللنشاط البدني الرياضي مظاهر من المظاهر المكونة للنظم الإجتماعية سواء كانت تربوية، إجتماعية، إقتصادية أو سياسية فكيف يمكن لطبقة المجتمع أن تساهم في ترقية الأنشطة البدنية؟

فالمجتمع المنتج من خلال نشاط أفراده هو مجتمع متحرك بطبيعته، فالمجتمع الأمريكي مثلا هو مجتمع نشط بإنتاجه الإقتصادي الغزير وبالتالي هو مجتمع مستهلك للطاقة، إذن هو مجتمع يقدس الحركة ويثمنها وبالتالي إنعكس هذا على

واقع الممارسة البدنية والطاقة المتجددة والنشاط المستمر، وأوجد هذا الواقع علاقة تبادلية بين نشاط المجتمع وإزدهار الرياضة بمختلف أشكالها وألوانها وأهدافها وغاياتها، وبالتالي حققت الرياضة الأمريكية السيطرة المطلقة في المحافل الدولية ليس إلا لأن خزائنها الإجتماعي منتج ومتجدد وعلى العكس ذلك فالمجتمع المستهلك من خلال ركود أفراده هو مجتمع ساكن بطبيعته فالمجتمع الخليجي مثلا هو مجتمع مستهلك إذن هو مجتمع مخزن للطاقة وبالتالي هو مجتمع ينبذ الحركة ويهمشها إذ إنعكس هذا على واقع الممارسة البدنية لدى الفرد الخليجي ليصبح هذا الفرد يعاني من عاهات صحية وإختلال في الوزن وإرتفاع ضغط الدم والكوليسترول وغيرها من أمراض الركود والإستهلاك، وأوجد هذا الواقع علاقة تبادلية بين ركود المجتمع وإنحطاط الرياضة بكل أشكالها وميادينها ولم تستطع الأرصدة المالية المنفقة على الرياضة أن تحقق التفوق فيها ليس إلا بسبب شغور خزائنها الإجتماعي من ثقافة الممارسة الرياضية فيه.

وتدرك أن تفهقر الرياضة في الجزائر يعود سره إلى تقلص قاعدة الممارسة الرياضية غير كافية القطاعات الإجتماعية إبتداء من الروضة إلى الحي الجوارى مرورا بالمدرسة والنادي الرياضي إلى غيرها من الميادين الإجتماعية ومجالاتها وبالتالي يتحقق ذلك التطور إلا إذا منحت حق الممارسة وفرضا لكافة أبناء المجتمع الجزائري

الدور الاجتماعي للمنظومة الرياضية :

إن تأثير الأنشطة البدنية والرياضية في بناء المجتمع ليس بالأمر السطحي بل هي ضاربة في عمق أفراده.

فهي لا تستثني أي شريحة كانت فالأطفال والسباب والشيوخ والرجال والنساء أصحاء كانوا أو مرضى أقوياء كانوا أو ضعاف أغنياء هم أم فقراء، فالرياضة للجميع والجميع للرياضة.

فإن كانت الإستراتيجية الرياضية سليمة في بناءها متسلسلة في تطبيقها شاملة في توظيفها فعالة في أدائها كقوة في إشرافها واسعة في رفعتها ومنتحة للجميع فإن نتيجتها مجتمع قوي منتج نشط خالي من العاهات والأفات منتصر في أدائه

وراياته مرفوعة ومعنوياته عالية مليء بالثقة والطموح كل هذا تصنعه الرياضة بالمجتمع وتجسده ممارسة الأنشطة البدنية في الحياة اليومية لأفراده فالصحة المنشودة للفرد تحققها الرياضة داخل المجتمع والنفسية المنسجمة للفرد تحققها الرياضة للفرد داخل المجتمع والريح المادي للفرد يحقق الرياضة داخل المجتمع وبالتالي فالرياضة نشاط اجتماعي يبني المجتمع.

ولو نظرنا للوجه الآخر في ضل غياب مشروع هادف ومؤسس للأنشطة البدنية الاجتماعية فإن المجتمع سيكون نتيجة ذلك مجتمع يعاني من الإحباط على كافة مستوياته فلا يسعى لتحقيق أي انتصار على مستوى رياضة النخبة ويحققه على مجتمع آخر ويدرجه هذه ضمن قاعة المجتمعات المتخلفة.

وسيكون هذا المجتمع مليء بالأمراض البيولوجية والسيكولوجية وتفشي المخدرات في أوساط الشباب لغياب فرص الترويح والمتعة التي تحققها ممارستهم للرياضة، وتلغى من مفهوم الفرد إدراك حب المنافسة والتفوق بالكفاءة والتدريب الذي يتحقق من خلال النشاط البدني كقيمة تربوية ينتقل من خلالها أثر التدريب إلى الممارسات الاجتماعية اليومية

وبالتالي لا يمكن بناء مجتمع قوي دون وجود أنشطة بدنية تدرج ضمن الغاية والوسيلة لتحقيق الاستقرار والتطور الاجتماعي.

خلاصة

ساهمت هذه الدراسة في تحقيق كماً معرفياً ورأياً أكثر وضوحاً حول ثقافة النشاط البدني الرياضي ومعطيات النظام الدولي الجديد وكذا خصائص المجتمع الجزائري ومكوناته الأساسية وبناء التحتية ونظمه المركزية والفرعية ومرجعياته الموروثة والمكتسبة، إضافة إلى تحليل فلسفة العولمة وثقافتها إلى أجزائها الأساسية الظاهرة والمستترة.

ومنه اقترحنا جملة من التوصيات لعلها تشكل حلاً لمعضلات مطروحة داخل المجتمع وإشكاليات جديدة ومتجددة داخل المجتمع الجزائري في سياق القانون الجديد .

على مستوى الرياضة التنافسية ورياضة النخبة

- 1- بناء نظرة من خلال المفهوم الإجتماعي المعاصر لها بإعتبارها مؤسسة إجتماعية ثقافية وتربوية فهي أكثر إتساعا من كونها مجرد إنجازات مدنية خالصة.
- 2- طرق منهجية في تكريس قيم نبيلة داخل الرياضة يشرف عليها المختصين وتلتزم بتطبيقها المؤسسات الإجتماعية العامة والخاصة.
- 3- تحديد مفاهيم ثابتة تُزرع في مدركات الفرد الجزائري سواء كان ممارسا أو مشاهدا حتى لا يحدث تناقضا في المفاهيم الأساسية لقيم الرياضة، فعندما نتحدث عن اللعب الشريف فإننا نقصد الروح الرياضية المضادة للغش، الحيلة، الرشوة، العدوانية والعنف وعندما نتحدث عن سلوك رياضي فإنه يوحى بالمتعة للتصرف المشرف.
- 4- رفع فرص المشاركة في الرياضة من خلال تفعيلها بواسطة هيئات مشرفة وكفوة وذلك على مستوى كافة المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية مثل الوسط المدرسي والجامعي والمهني وكذا رياض الأطفال ومراكز المعاقين ومؤسسات إعادة التربية ومختلف القطاعات الأخرى.
- 5- تثمين المنجزات الرياضية على كافة المستويات والإهتمام بتحطيم الأرقام من خلال إبراز أصحابها والتعريف بهم وتصنيفهم ضمن نخب المجتمع الفاعلة.
- 6- النضر إلى الملعب على أنه مؤسسة تربوية تحمل الطابع العمومي وذلك من خلال تكوين ثقافة مشاهدة للمنافسة الرياضية والتركيز على فتح قنوات تضمن إنتقال أكثر لقيم الرياضة إلى المشاهدة أثناء وجوده بالملعب.
- 7- إخضاع مهمة الإشراف على الرياضة بكافة جوانبها إلى أنظمة مؤسسات فاعلة في أدائها وصارمة في قراراتها مسؤولة عن نتائجها ومدركة لحجم تأثير هذا المجال في بناء إستقرار الدولة والمجتمع.
- 8- الإهتمام السياسي الحقيقي بالأجهزة الرياضية ووضع برامج فاعلة وعقلانية للنهوض بهذا القطاع وإدراك الأهمية الكبرى التي يؤديها هذا القطاع في رفع معنويات الشعب وتحقيق إعترازه الوطني.

9- تأسيس منظومة إعلامية سمعية بصرية مقروءة تتحلى بالمهنية والكفاءة وهادفة في مضمونها مدركة لحجم الثر الذي تتركه في نفسية الفرد والمجتمع، وتحاول توجيه الرأي العام من خلال تكوين رأي إيجابي يتمتع بالطموح ومحاربة مظاهر التأجيج والترويج للعنف والعدوان والإحباط.

10- عقلنة الإستثمار في المجال الرياضي وتكيفه مع المعطيات الإقتصادية والإمكانات الوطنية والظروف الواقعية التي يمكن من خلالها تطوير القطاع ولكن ليس على حساب الكتلة الإجتماعية ومستقبل الرياضة الوطنية.

11- تفعيل النقد الإجتماعي البناء والملتزم بتحضير أفراد المجتمع على رفض الإستمرار في الوضع المتردي للرياضة مما يفرز إقصاء أوتوماتيكي للشرائح المشرفة عليها والتي تلغي المقاربة العلمية من إعتباراتها المهنية معتمدة على أسلوب الحظ والصدفة والخطاب الشعبي بالشعارات الجوفاء.

12- تعزيز الإنتماء للرياضة النخبوية كنظام إجتماعي أو وسط مهني أو مجال علمي، ذلك بتنظيم القطاع وفق أسس علمية وعملية تضمن كرامة وإعتزاز المشرفين على الرياضة وذلك من خلال نتائجهم وإنجازاتهم في الرياضة.

على مستوى النشاط البدني الترويحي المكيف

1- يجب تبار الترويج حق لكل فرد من خلال ساعات الفراغ المتاحة له في الدراسة أو العمل أو غير ذلك.

2- يجب على الدولة توفير فضاءات استغلال وقت الفراغ سواء على مستوى العمل أو المدرسة أو الحي أو المحيط الإجتماعي بصفة عامة وذلك لإحراز فرص التقدم بالترويج.

3- توفير جو مناسب أساسه الإحساس بالأمان لإستغلال الأماكن العامة، الحدائق، البحيرات، الغابات، الجبال والمناطق المفتوحة.

4- منح فرص أكثر للترويج من أجل إتاحة إختيار نوع وطبيعة النشاط المفضل لأداء الفرد.

5- ينبغي على الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي أن ترشد الفرد لأفضل الطرق وأكثرها عقلانية في إستغلال وقت الفراغ مع ضرورة مكافحة أمية

الترويج عند الأطفال والمراهقين والكبار يمنحهم فرصا لتنمية المهارات والإتجاهات نحو الترويج الهادف.

6- تأسيس مدارس خاصة لدراسات الترويج للإرتقاء ببرامجه ومساعدة الأفراد والجماعات خلال ساعات الفراغ.

7- بناء برامج فلسفة الترويج على أساس العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وكذا المعتقدات المرتبطة بالدين إضافة إلى مقدار التقدم العلمي والتقني السائد في أوساطه مع إدراج المشكلات الإجتماعية وحاجات الفرد آخذين بعين الإعتبار النمط الحياتي في المجتمع لاسيما إتجاهات المجتمع نحو الترويج خاصة المناشط البدنية والرياضية مع مراعاة البيئة وتوزيع السكان وحجم البطالة فيه.

على مستوى النشاط البدني التربوي

1- هيكلة الأساس العلمي للتربية البدنية والرياضية من خلال منح صلاحيات واسعة ومجال أوسع للمؤسسات الوصية كمعاهد التربية البدنية والرياضية ومخابر البحث المتخصصة للإشراف على تحويل المعطيات العلمية إلى إجراءات عملية على مستوى المؤسسات القاعدية في المجتمع.

2- برمجة الأساس البيولوجي ضمن المعارف العامة المدرجة ضمن المناهج التربوية وربطه بإتجاهات الفرد نحو ممارسة النشاط البدني الرياضي إبتداء من الروضة وساحات لعب الأطفال إلى مدرجات الجامعة وذلك لتكريس ثقافة إجتماعية تثمن الممارسة وتسعى لنشرها.

3- إبراز الأهمية الكبرى لعلاقة الجوانب النفسية للفرد بالنشاط الحركي وذلك من خلال إثراء مناهج التربية البدنية والرياضية بمعارف أوسع يتقنها المربي ويدركها التلميذ لتترجم إلى توسيع الإقبال عن الممارسة وتقليص مستويات الممانعة في وسط التلاميذ.

4- بناء أهداف حصة التربية البدنية والرياضية من خلال فلسفة المجتمع الإيديولوجية والتربوية مع تأكيد قيمها ومبادئها.

5- تأسيس معاهد خاصة بالتربية البدنية والرياضية للبنات وذلك لفتح فرص التكوين من جهة توسيع الممارسة من جهة أخرى أما المرأة التي لا زال إقبالها

على ممارسة حصة التربية البدنية والرياضية في المؤسسات التربوية محتشما وذلك بسبب الإختلاط وسيطرت العنصر الذكري على الإشراف في التدريس بسبب إعتبارات ثقافية ودينية في المجتمع الجزائري.

6- إدراج حصة النشاط البدني في المدارس الإبتدائية كضرورة لا تحتمل التأخير وذلك لأهمية النشاط البدني للطفل خاصة في هذه المرحلة التي تعتبر أساسية في بناء إتجاهات أقوى نحو النشاط البدني عبر باقي المراحل العمرية الموالية للفرد.

7- رفع الوصايا على المركبات الرياضية الجوارية وفتح قنوات إتصال بين ممارسة الأنشطة البدنية التربوية في المدارس والنوادي، مع جعل هذه المركبات تفتح أبوابها لتلاميذ المدارس لتشجيع الممارسة وفرص الإلتقاء الرياضي وذلك بسبب عجز المؤسسات التربوية على توفير ساحات وفضاءات رياضية.

المراجع

- د.إبراهيم توهامي، الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري قسنطينة 2001.
- إبراهيم وزرماس- حسن الجباري: التربية الرياضية وجذورها الفلسفية - دار الأمل - إريد- الأردن 1987.
- د.أحمد صدقي الرجاني: العرب والعولمة - مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة، أبريل 2000 - بيروت.
- 1- اليونسكو: الرياضة ومظاهرها السياسية والاجتماعية والتربوية- تعريب عبد الحميد سلامة- الدار العربي للكتاب طرابلس 1986.
- 2- د.أمين الخولي- كمال درويش: الترويح وأوقات الفراغ، دار الفكر العربي، ط2 2001، القاهرة.
- 3- د.أمين أنور الخولي: أصول التربية البدنية والرياضية ، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996.
- 4- د.أمين أنور الخولي: الرياضة والحضارة الإسلامية- دار الفكر العربي - القاهرة، 1995.
- 5- برهان غليون: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. دار الفكر دمشق -

سوريا الطبعة الثانية 2000.

- 6- بلعابد مريم: القانون الأخلاقي والرياضة- مجلة الشباب والحياة-
المركز الوطني للإعلام وتنشيط الشباب- العدد 01- 1999.
- 7- تهاني عبدالسلام: أسس الترويح والتربية الترويحية، القاهرة، دار المعارف،
ط1 1979.
- 8- جوران توريون: العولمة وأبعادها التاريخية : مجلة الثقافة العالمية الصادرة
عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 106 ماي 2001.
- 9- جورج ستانيو و روبرت غروس العالم في منظوره الجديد،
10- ترجمة كمال جلالى، سلسلة عالم الكتب، الكويت، 1989.
- 11- حسنين توفيق إبراهيم، العولمة، الأبعاد وانعكاسات السياسة، مجلة عالم الفكر،
أكتوبر، ديسمبر
- 12- حميد خروف: العولمة والنسق القيمي، منشورات جامعة قسنطينة 2001.
- 13- الجريدة الرسمية العدد 39 الصادرة بتاريخ 31 جويلية 2013.